PRESS RELEASE PRESS RELEASE

qatar
FINANCIAL CENTRE
REGULATORY AUTHORITY

هيئة تنظيم مركز قطر للمال مستعدة لقبول طلبات الترخيص

للنشر الفوري

الدوحة، في 1 مايو 2005

دخل القانون رقم 7 لسنة 2005 في دولة قطر المنشئ لمركز قطر للمال حيّز التنفيذ في 1 مايو 2005، وسمح ببدء العمليات في هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

وقد أعدّ النظام القانوني والتنظيمي في مركز قطر للمال لتوفير خدمات تنظيمية عالية الجودة، وخلق الثقة لدى كل من الشركات المرخص لها من قبل مركز قطر للمال والمستخدمين. ويتم بناء هيئة التنظيم على أساس المبادىء نفسها من خلال تعيين اختصاصيين في تنظيم الخدمات المالية ذوي خبرة عالية من جميع أنحاء العالم، والذين يأتون بالمعرفة الواسعة وبسجل طويل من النزاهة التي من شأنها أن تعزّز اقتراح مركز قطر للمال وتساعد في تطوير القطاع المالي القطري.

ويتقدّم العمل بشكل ملحوظ مع تحويل أفكار هيئة التنظيم إلى أفعال عملية: فابتداء من الأول من مايو، ستتوفر سلسلة من المواد إلى المهتمين في تقديم طلبات الترخيص، والأطراف الأخرى المهتمة. فبات موقع هيئة التنظيم الالكتروني جاهزاً وشغّالاً، ويمسح للأطراف المهتمة بالاطلاع على عناصر مهمة من دليل قواعد الهيئة، ومسودات لبعض القوانين الأساسية لمركز قطر للمال. وستتوفر نسخ أكثر من أدلة القواعد والقوانين خلال الأشهر القادمة.

وانضمّ فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة هيئة التنظيم ورئيسها التنفيذي، إلى أعضاء في الحكومة القطرية في الترحيب بإطلاق مركز قطر للمال وقال:

"يشهد اليوم بداية فرصة مثيرة للخدمات المالية في قطر والمنطقة. مع إطلاق مركز قطر للمال، أكدت قطر مرة أخرى على نيّتها تأمين بيئة مالية منفتحة وإنما صلبة، من شأنها أن تجتذب المؤسسات والمستثمرين على حد سواء. ولقد تأثرت بشكل خاص، بالتزام الحكومات الواضح بأعلى معايير الشفافية ومتطلباتها لاعتماد أفضل الممارسات العالمية.

"وكما هو ظاهر الآن، يعتبر التنظيم ضرورياً لنجاح الأسواق المالية الحديثة. فالمؤسسات المالية النزيهة لن تقبل بعد الآن بمناخات تنظيمية تعرّض سمعتها للخطر. وقد أخذت قطر هذه الحقيقة في عين الاعتبار عند تخطيطها لبناء مركز قطر للمال، كما ينصّ قانون مركز قطر للمال على كل هذه المبادىء."

وباشرت هيئة التنظيم بتعيين موظفين، وتأسيس عملياتها، وهي تتوقع بناء قدرتها التشغيلية خلال الصيف. ويمكن تقديم الطلبات من خلال الاتصال بهيئة التنظيم عبر موقعها الالكتروني أو عبر الاتصال بالهيئة مباشرة في مكاتبها في الدوحة.

###

PRESS RELEASE PRESS RELEASE

qatar
FINANCIAL CENTRE
REGULATORY AUTHORITY

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقرّه الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفّر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تمّ إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدّم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتخويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤيا واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الالكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. ويعدّ الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتتجه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيّل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنيوي والتنويع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfcra.com